

التجارب الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ما فائدتها للجزائر؟

د. شريفة العابد برينيس

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سبل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبارها خيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل منطلقا أساسا لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة من جهة أخرى. لذلك تم الاعتماد على دراسة حالة تجريتي اليابان والهند الرائدتين في مجال تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستفادة منهما ونقل مميزاتهما إلى الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى دراسة واقع هذه المؤسسات في الجزائر باستعراض بعض الإحصائيات والتحليلات البيانية. وحسب نتائج الدراسة تبين أنه لكي تتجح التجربة الجزائرية في تطوير مؤسساتها، يتحتم وضع استراتيجية متكاملة بالاستفادة من التجارب الرائدة للنهوض بهذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية اقتصادية، تجارب رائدة.

Les expériences pionnières dans le développement des petites et moyennes entreprises: quel profit pour l'Algérie?

Résumé

L'objectif de cette étude est d'étudier les moyens de développement des petites et moyennes entreprises en Algérie, qui constituent un choix stratégique important dans le processus de développement économique et social. En effet, elles représentent un facteur important dans l'augmentation de la capacité de production d'une part, et dans leur contribution à la résolution du problème du chômage d'autre part. Pour cela, ce travail s'est basé sur l'étude de cas des expériences pionnières du Japon et de l'Inde dans le développement des petites et moyennes entreprises, afin d'en tirer profit en transférant les avantages à l'économie nationale, et sur la situation de ces entreprises en Algérie par l'examen de données statistiques et d'analyses graphiques. Les résultats de l'étude, montrent que, pour la réussite de l'expérience algérienne dans le développement de ses institutions, il est impératif, pour la promotion de ce secteur, d'élaborer une stratégie complète tirant profit de ces expériences.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises, développement économique, expériences pionnières.

The pioneering experiences in the development of small and medium-sized enterprises: what is the profit for Algeria?

Abstract

The main concern of this study is to explore ways of developing small and medium enterprises in Algeria, as an important strategic choice in promoting the overall process of economic and social development. Indeed, they are considered as an important factor in the increase of production capacity on the one hand and in their contribution to solving the problem of unemployment on the other. For that, this work is based on the case study of the pioneering experiences of Japan and India in the development of small and medium-sized enterprises in order to profit by transferring the benefits to the national economy, and on the situation of these companies in Algeria by examining statistical and graphical analyzes. According to outcomes of the study, it seems that for the success of the Algerian experience in the development of its institutions, it is imperative, for the promotion of this sector, to develop an integrated strategy taking advantage of these experiences.

Key words: Small and medium-sized enterprises, economic development, pioneering experiences.

مقدمة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية، نظرا لدورها الحيوي والمتساعد في تحقيق التنمية المنشودة، حيث أنه لا توجد نظرية قائمة بذاتها ومتكاملة تخص هذه المؤسسات. لكن منذ ظهور الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال آدم سميث وألفريد مارشال، كان هناك تركيز على دور المؤسسات الصغيرة وتأثير المناخ الذي تعمل فيه على أدائها ودورها في الاقتصاد. كما يعد جوزيف شومبيتر J.Schumpeter من أهم الاقتصاديين الذين قدموا تفسيراً للدور الذي يلعبه المنظم في عملية التنمية الاقتصادية، فهو بذلك يفسر التغيرات الهيكلية الحاصلة في النظام الرأسمالي من خلال التجديد النظامي للمؤسسة بالتغيرات الحاصلة في مجموع المقاولين وأصحاب المشاريع الصغيرة.

كما تبين نظرية الفجوات لإيدث بنروز E.Penrose، أن الأسواق الصغيرة تعرض منتجات وخدمات تتطابق مع العادات والأعراف السائدة في مكان تواجدها، وهي لا تتناسب مع المؤسسات الكبيرة التي تقدم منتجات ذات خاصية موحدة وعالية التخصص، ويعود انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذه النظرية إلى الحاجات الجديدة التي يخلقها وجود مساحات سوقية متنوعة ومتجددة بصفة نظامية، أي أن التجزئة والتقسيم الحاصل في الأسواق كان لهما دور كبير في ظهور وانتشار هذه المؤسسات. أما ميلتون فريدمان M.Friedman في نظرية حرية السوق يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي البيئة الاقتصادية المجددة للتنظيم الاقتصادي، إذ لا يتم تحقيق وتعظيم الأرباح في سوق تسودها المنافسة مع عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بتقسيم جزء كبير من رأس المال في وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم.

وأصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العقود الأخيرة يمثل طرعا يحتل أولوية على صعيد اقتصاديات كل الدول. لذا يجب الاستفادة من بعض التجارب الرائدة لتطوير هذه المؤسسات في الجزائر، باعتبارها رهان جديد من رهانات التنمية يمكن التعويل عليه خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، فهو مصدر أساسي لتزقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وأداة من الأدوات الاقتصادية التي تساهم في خلق مناصب الشغل وإنعاش الاقتصاد الوطني. كما يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التوازنات كأسس لتحقيق التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

إشكالية الدراسة:

تحاول الدراسة إيضاح سبل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على اعتبارها أنها الرهان الجديد للتنمية الاقتصادية، من خلال الاستفادة من التجارب الرائدة في اليابان والهند في تنميتها لمؤسسات هذا القطاع، وهذا ما يدفع لطرح التساؤل التالي:

ما هي الدروس المستفادة من تجربتي كل من اليابان والهند لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة اليابان باعتبارها دولة متقدمة ناجحة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى أساس أن نجاح هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يقتصر

على الدول المتقدمة فقط، لهذا الغرض تُعرض التجربة الهندية كنموذج لدولة ناشئة ذات أداء متميز في هذا المجال. وهذا لتبيان فرص الاستفادة منهما لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

حدود الدراسة:

نظرا لتوسع موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وتناولها بشكل جيد، تجدر الإشارة إلى تباين التعريفات المستخدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى داخل نفس الدولة أحيانا. لذا فإن التحليل الوارد في هذه الدراسة يستند حسب الحالة وتوفر البيانات لكل دولة، وذلك في نطاق تعريفها حسب ما ورد أو اعتماد التعريف الوطني الرسمي المستخدم في كل دولة دون الخوض في اختلافات تلك التعريفات.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي في قالب يُسعى من خلاله إلى الإجابة على الإشكال الرئيسي، وهذا بالاستعانة بمنهج دراسة الحالة لعرض تجارب بعض البلدان الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخلاص أهم مقومات نجاحهم، ودراسة واقع هذه المؤسسات في الجزائر باستعراض بعض الإحصائيات والتحليلات البيانية.

أولا: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سيتم في هذه الخلفية النظرية عرض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول قيد الدراسة، مع التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وتبيان دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتواصل محاولات دول العالم للتوصل إلى تعريف موحد وجامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من الإجماع حول أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تحديد مفهوم دقيق أثار الكثير من الجدل. والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدول، وإمكانية التنسيق بين هذه المؤسسات والسياسات الاقتصادية السائدة، فضلا عن تعدد المعايير التي يُعتمد عليها عند وضع التعريف. وفي ما يلي نعرض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من اليابان والهند، بالإضافة للتعريف المعتمد لهذه المؤسسات في الجزائر.

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: تم تعريفها من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1993 «Small and Medium Enterprise Basic Act»، الذي يعد دستورا موجهها للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة⁽¹⁾.

وقد تم تعديل القانون في 03 ديسمبر 1999 بهدف وضع سياسة لتطوير وتنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني وقد عرف القانون هذه المؤسسات حسب القطاعات، فالمؤسسات التابعة لقطاع الصناعة لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني، في حين المؤسسات التي تشتغل بمبيعات الجملة لا يفوق عدد عمالها 100 عامل، ورأس مالها لا يفوق 100 مليون ين ياباني. أما المؤسسات التي تعمل بمبيعات التجزئة عدد عمالها 50 عامل أو أقل، ورأس مالها لا

يتجاوز 50 مليون ين ياباني، كما تعرف المؤسسات التابعة لقطاع الخدمات أنها كل مؤسسة يعمل بها 100 عامل أو أقل، والحد الأقصى لرأس مالها 50 مليون ين ياباني⁽²⁾، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

Source: White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan and white paper on small enterprises in Japan, Small and Medium Enterprise Agency, Japan, April 2015, p 2.

2-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند: كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عاملا مما أدى إلى عدم التخفيف من حدة مشكلة البطالة، ومن ثمة قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده⁽³⁾. وحسب التقرير السنوي 2011-2012 لوزارة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الهند تصنف المؤسسات حسب رقم أعمالها كالتالي:⁽⁴⁾

- المؤسسات المصغرة: لا يتجاوز رقم أعمالها 2.5 مليون روبية.
- المؤسسات الصغيرة: رقم أعمالها لا يقل عن 2.5 مليون روبية ولا يفوق عن 5 مليون روبية.
- المؤسسات المتوسطة: رقم أعمالها لا يقل عن 5 مليون روبية ولا يفوق 10 ملايين روبية.

3-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حسب القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات المصغرة، والصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات وتشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمس مائة (500) مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية⁽⁵⁾.

جدول رقم 02: تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	01-09	> 20 مليون دج	> 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	10-49	> 200 مليون دج	> 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50-250	> 2 مليار دج	> 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ بـ 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 2001/12/12، المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/15، ص 05.

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

عند ذكر التنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المضطربة في الناتج الوطني الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون الأخذ في الاعتبار التغييرات المهمة والملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما تعني التنمية الاقتصادية حصول تغييرات هيكلية مهمة وواسعة في مختلف المجالات والتشريعات والأنظمة تصحبها زيادة في الناتج الوطني الإجمالي⁽⁶⁾. كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنباء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"⁽⁷⁾. وبذلك يتضح جليا أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، مما يقتضي إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في الهيكل الاقتصادي.

وإدراكا بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الأنشطة التنموية يتطلب ضرورة صياغة رؤى واستراتيجيات تنموية جديدة متوجهة نحو الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات. وباعتبار أن التنمية مدخل ووسيلة ومنهج للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والإداري الواعي المنظم، يجب اختيار استراتيجية ملائمة وتخطيط مناسب إذا أريد لها أن تكون تنمية حقيقية، حيث الهدف العام لهذه الاستراتيجية إحداث التغيير الإيجابي الحقيقي في المجتمع، فالتنمية هي السبيل إلى المستقبل. وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في عمليات التنمية باعتبارها من أهم المحاور الإستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصادات دول العالم، والتي تظهر في ما يلي:

1-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تساهم هذه المؤسسات بفعالية في توفير فرص العمل المنتجة، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي توفر مناصب شغل جديدة بالرغم من صغر حجمها والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها. ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فمع زيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات الادخار تكون هذه المؤسسات هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من هذه الظاهرة⁽⁸⁾.

2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: أثبتت هذه المؤسسات قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وهذا نظرا لاعتمادها على فنون إنتاجية كثيفة العمل، مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي تكسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

3-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات: تعتبر أحد مجالات تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تنشط في مختلف القطاعات وبالتالي تساهم في خلق مناصب عمل جديدة، ومن أهم سماتها أنها تعتمد على محدودية رأس المال الذي يعد عنصرا جذابا للمقاولين الصغار لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات⁽⁹⁾.

4-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي: لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما إلى خلق منافسة مع المؤسسات الكبيرة، فهي تعتبر مغذية ومكملة لها حيث تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، لذا فالتكامل والتعاون بينهما أمر هام وضروري للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام⁽¹⁰⁾.

2-5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي: يتميز هذا النوع من المؤسسات بمرونة الانتشار الجغرافي مما يجعلها عنصرا مساعدا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة، وتقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال باقي المناطق الأقل كثافة سكانية.

2-6- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز ودعم المشاركة الوطنية: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية؛ فهي تعد من الوسائل التي ترفع مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين القادرين على إقامة تجمعات صناعية وبالتالي استغلال ثروات البلاد⁽¹¹⁾.

2-7- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضمان استمرار المنافسة: إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الصناعي والخدمي يساعد على استمرار المنافسة، فتطورها العددي الهائل وصغر حجم وحداتها الإنتاجية يجعل من النادر أن تتمكن واحدة من المؤسسات فرض سيطرتها على السوق إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة. فهذه المؤسسات تعتبر مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبيرة مما يقلل من قدرتها على التحكم في الأسعار، الأمر الذي ينعكس إيجابا على القوة الشرائية، فهي بذلك مقياس هام لما يتسم به السوق من حيوية وحركة⁽¹²⁾.

ثانيا: تجارب رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سيتم عرض بعض التجارب العالمية التي أصبحت رائدة اقتصاديا في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل نموذجا تنمويا متميزا، حيث أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال المؤسسات الكبرى. وهنا نود أن ننوه بأن هذه التجارب على سبيل المثال لا الحصر، حيث تم التركيز على إحدى التجارب الناجحة في الدول المتقدمة وهي اليابان التي بنت نهضتها الصناعية على هذا النوع من المؤسسات، بالإضافة لعرض أهم التجارب في الدول الناشئة، وهي الهند التي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مفتاح التنمية.

1- التجربة اليابانية في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر التجربة اليابانية نموذجا رائدا تحثذي به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها، حيث إن المؤسسات الكبيرة في اليابان ما هي إلا تجميع لإنتاج المؤسسات الصغيرة، وفي ما يلي نتعرف على أسرار نجاح هذه التجربة.

1-1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني:

يشتهر المجتمع الياباني بتقديره للعمل بالإضافة إلى الدقة والالتزام في وضع إطار وخطط العمل، وكان هذا أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل الأساس الذي يعتمد عليه نمو وقوة الاقتصاد الياباني⁽¹³⁾.

تشير آخر الإحصائيات المصرح بها من وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، ووزارة الاقتصاد، التجارة والصناعة اليابانية، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان في أبريل 2015 إلى أنها تشكل ما نسبته 99.7% أي ما يقدر بـ 3.853.000 مؤسسة من إجمالي المؤسسات الذي يمثل 3.864.000 مؤسسة، في

حين تشكل المؤسسات الكبيرة نسبة ضئيلة تصل إلى 0.3% بما يقدر بـ 11000 مؤسسة، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير مناصب الشغل، إذ وفرت أكثر من 32 مليون منصب شغل⁽¹⁴⁾. وفي سنة 2013 صرحت وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان أن هذه المؤسسات تستوعب ما يقدر بـ 70% من القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، منها 73.8% ينشطون في المجال الصناعي، كما أنها تساهم بفعالية في تحقيق قيمة مضافة بنسبة تفوق 50%⁽¹⁵⁾. ويتنامى دور هذه المؤسسات في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى حيث تساهم في توفير احتياجات مختلف الصناعات الأمر الذي يفسر نسبة إسهامها المرتفعة في مجموع الإنتاج الصناعي الياباني والتي تفوق 50%⁽¹⁶⁾.

1-2- هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

من بينها نجد:

- الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بدأت الهيئة عملها في جويلية 1999، وكان الهدف من إنشاء تلك الهيئة هو أن تقوم بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁷⁾.

- الغرفة التجارية اليابانية:

تقوم الغرفة بتعزيز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والخدمات التي من شأنها زيادة قدرة الاقتصاد الياباني على مواجهة التقلبات، والتنسيق بين المؤسسات الكبرى من ناحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى، حتى تتكامل مع بعضها البعض وتوفر بيئة تساعد على تنشيط عمل هذه المؤسسات. كما توفر الغرفة التجارية معلومات عن التجارة الدولية، بالإضافة إلى شبكات التكنولوجيا⁽¹⁸⁾.

- منظمة التجارة الخارجية اليابانية JETRO⁽¹⁹⁾:

وهي منظمة حكومية أنشأت سنة 1958 تعمل على تعزيز التجارة والاستثمار المتبادل بين اليابان وباقي دول العالم، إذ تقدم للمستثمرين الأجانب معلومات وفيرة عن جميع جوانب ممارسة الأعمال التجارية في اليابان، وتضم شبكة دولية بأكثر من 70 مكتبا في الخارج في أكثر من 50 بلدا في جميع أنحاء العالم، تعمل على تجميع وتوفير مجموعة كبيرة من المعلومات ذات العلاقة بنشاط المؤسسات اليابانية⁽²⁰⁾، على غرار ذلك تقوم المنظمة بالعديد من البرامج التي من شأنها أن تدعم التجارة الخارجية اليابانية وتعمل على تقديم العديد من التسهيلات والخدمات للمؤسسات صاحبة الأنشطة التصديرية سواء كانت مؤسسات كبيرة أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة⁽²¹⁾.

1-3- سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

اعتمدت اليابان خطة واضحة المعالم لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث انتهجت في ذلك عدة سياسات واعتمدت جملة من النظم والبرامج، نذكر بعض منها في ما يلي:

1-3-1- وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن إجمال الإجراءات التشريعية التي اتخذتها اليابان لتشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة فيما يلي:

جدول رقم 03: أهم القوانين والتشريعات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

الحاضر	الفترة الانتقالية 1989	فترة نمو مستقرة 1970	فترة النمو الاقتصادي السرير 1955	فترة إعادة الإعمار (ما بعد الحرب) 1945	
					دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
					منع تركيز السلطة الاقتصادية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
					المبادئ الأساسية
					السياسات النقدية
					سياسات الترويج
					سياسات التنظيم

Source: Takatoshi Miura, Financial Policy for SMEs in Japan, Small and Medium Enterprise Agency, METI Government of Japan, September 2013.

1-3-2- الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

بتعدد مصادر التمويل ونذكر أهمها: (22)

- البنوك: تقوم بتمويل الجزء الأكبر من موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، فنسبة القروض البنكية الموجهة لهذا النوع من المؤسسات تفوق مثيلاتها في الدول المتقدمة، وتأخذ البنوك التجارية التقليدية في اليابان العديد من الأشكال.

- المؤسسات التمويلية الحكومية: تكون الدولة هي الممول الوحيد لهذه الهيئات والمساهم الأساسي في رأس مالها، إذ تمنح الهيئات التمويلية قروضاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان.

- الهيئات التمويلية المتخصصة: وتوجد على عدة أشكال ومنها تعاونيات الإقراض، بالإضافة إلى ذلك توجد جهات أخرى تمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشركات التأمين على الحياة، وشركات التأمين العادية، وبنوك Norinchukin، والجمعيات التعاونية الفلاحية.

1-3-3 البرامج المخصصة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن إجمال الإجراءات التي اتخذتها اليابان لتشجيع المشروعات الصغيرة فيما يلي:

- البرنامج الموسع لتحسين الإدارة: ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين مجالات الإدارة وتقديم التكنولوجيا والمعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة لزيادة قدرتها التنافسية وتدعيم علاقتها التشابكية مع المؤسسات الكبيرة⁽²³⁾.

- برنامج الدعم الفني والإرشاد: حيث توجد أنظمة خاصة بالدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم خدمات إرشادية كالنظام الأخصائي الإرشادي للمؤسسات الصغيرة الذي أنشئ سنة 1974، ويتبعه خمسة (05) أخصائيين في وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبعة عشر (17) أخصائياً في المكاتب الإقليمية. ويقوم هؤلاء الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية، مثل دراسة الوضع القائم للمؤسسات والتغلب على العقبات التي تواجهها والرد على استفسارات أصحاب هذه المؤسسات وطلباتهم⁽²⁴⁾.

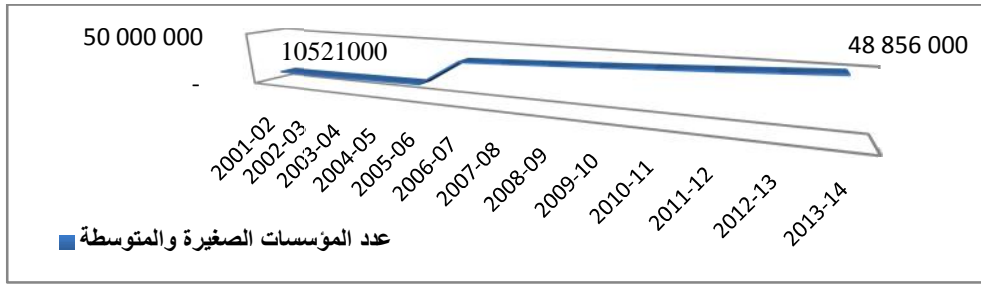
- برنامج دعم التدريب: أعدت الحكومة برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تحسين مستويات الوعي الإداري لدى المديرين والمسؤولين، يقوم بها معهد خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يسمى Institute for Small Business Management and Technology. كما يقدم المعهد برامج التدريب الفني خاصة المتعلقة بالهندسة الآلية والهندسة الكهربائية لرفع مستوى مهارة العمال⁽²⁵⁾.

- برنامج الدعم التسويقي: تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها السنوية بشأن مشترياتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تعمل العديد من الهيئات الحكومية على تشجيع هذه المؤسسات لغزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية وإجراء مفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج. كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه المنشآت الصغيرة للحصول على عقود حكومية⁽²⁶⁾.

2- تجربة الهند في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-2- دور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الهندي: يرجع تاريخ الصناعات الصغيرة في الهند إلى العصور القديمة. وقد نمت هذه الصناعات متأثرة بالأديان والعادات الوطنية القوية والفلسفة وطريقة الحياة⁽²⁷⁾. ويضم قطاع هذه المؤسسات الصغيرة أكثر من 40 مليون وحدة صناعية وهو ما يشكل 95% من عدد المؤسسات، أغلبها مؤسسات مصغرة شكلت ما نسبته 85% خلال سنة 2011-2012، وتمثل المؤسسات المتوسطة 12% من إجمالي المؤسسات، في حين المؤسسات الصغيرة قدرت بنسبة 3% في هذه الفترة⁽²⁸⁾.

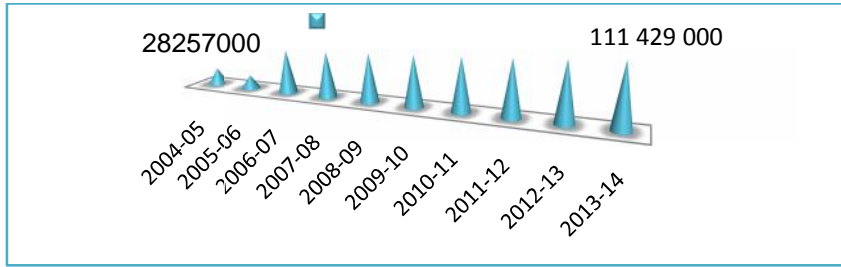
شكل رقم 01: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند من 2001-2014



Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report 2011-2012, Page 17, Annual report 2013-2014, p 15, Annual report 2014-2015, p 17.

إن النظرة الإجمالية لواقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الهند تكشف أن هذا النجاح هو ثمرة تضافر مجموعة من العوامل والإمكانات الشرعية والإدارية⁽²⁹⁾، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال المنحنى أعلاه والذي يبين العدد الهائل لهذه المؤسسات التي وصلت إلى 48.856.000 مؤسسة خلال 2014-2013 وهذا بعدما كانت تقدر بـ 10.521.000 مؤسسة سنة 2001.

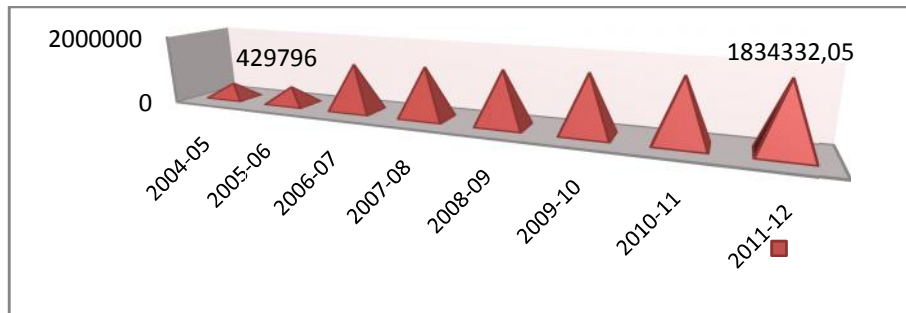
شكل رقم 02: تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند من 2004-2014



Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report 2011-2012, Page 18, Annual report 2013-2014, P 15, Annual report 2014-2015, p 15.

وفقا لما تذكره البيانات والأرقام في الشكل رقم 02 نلاحظ تطور وزيادة كبيرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصلت إلى أكثر من 111 مليون منصب أواخر 2014، وهذا ما يبين أهمية هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد الهندي ودورها في معالجة مشكلة البطالة. ولتبيان أهميتها نعلم على مؤشر آخر وهو مساهمتها في الإنتاج الخام والتي قدرت بـ 18.34 تريليون روبية سنة 2012 كما هو موضح في الشكل أسفله.

شكل رقم 03: الإنتاج الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليون روبية)



Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report 2012-2013, Page 18.

2-2- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند:

تتبع الهند منهجا لتنمية مؤسساتها يقوم على الهياكل التنظيمية التالية:

- وزارة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة:

قامت الهند بإنشاء وزارة خاصة يطلق عليها وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية الزراعية تعمل على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع، وفي 2007 تحولت إلى وزارة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعد أن اندمجت فيها وزارة الصناعة الغذائية والريفية، حيث اهتمت الوزارة الجديدة بالسياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق مع حكومات الولايات لتطوير هذا النوع من المؤسسات وضمان توفير التمويل اللازم لها من المؤسسات المالية والبنوك وتنمية قدراتها التكنولوجية وتوفير الإدارة الحديثة لها⁽³⁰⁾.

- المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (NBMSME)⁽³¹⁾

وهو هيئة استشارية يقوم بتقديم المشورة للحكومة بشأن جميع القضايا المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعمل على تسهيل التنسيق والترابط بين المؤسسات والخطط الحكومية، يترأس المجلس وزير الدولة لشؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أعضائه وزراء وأعضاء البرلمان وأمناء الإدارات المختلفة للحكومة الهندية، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات المالية ومؤسسات القطاع العام، والاتحادات الصناعية والخبراء البارزين في المجال، وينعقد المجلس بانتظام لاستعراض التقدم المحرز في تطوير القطاع⁽³²⁾.

- مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة:

تقوم بتقديم خدمات مختلفة في مجالات الإنتاج والتمويل والتسويق، وتقديم المشورة الفنية للصناعات الصغيرة في مجالات أساسية في الإنتاج الجديد، وإعداد برامج تدريبية تهدف إلى زيادة المهارات الفنية للعمال وتزويد أصحاب المؤسسات الصغيرة بالمعلومات والبيانات الخاصة بالأسواق العالمية⁽³³⁾.

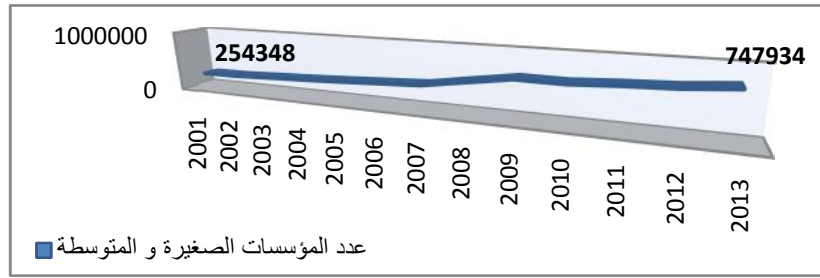
- صندوق تطوير التكنولوجيا:

أنشأت الحكومة الهندية صندوقا للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة وتحسين مستوى العمالة، حيث استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا أكثر جدوى لتنمية الاقتصاد القومي على المدى القصير والطويل⁽³⁴⁾.

ثالثا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**1- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لمتابعة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاعين العام والخاص في الجزائر. وحسب آخر الإحصائيات المصرح بها، ندرج الشكل الموالي الذي يوضح تطورها خلال الفترة (2001-2013) على اعتبار أنها الفترة التي شهدت نمو تشريعيا موسعا⁽³⁵⁾.

شكل رقم 04: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2013

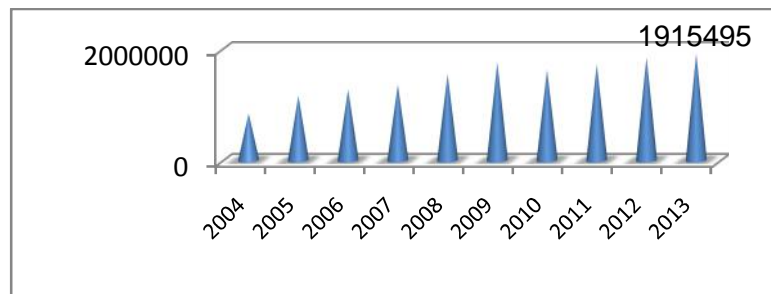


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2013، (من العدد 6 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.
* معطيات 2013 خاصة بالسداسي الأول.

نلاحظ المنحنى التصاعدي لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2001 أين كانت مقدرة بـ 254348 مؤسسة لتصل إلى حوالي 747934 مؤسسة نهاية السداسي الأول من سنة 2013، وهو ما يمثل زيادة معتبرة قدرت بـ 493586 مؤسسة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشاطات الصناعات التقليدية في سنة 2010 قد فصلت من الوزارة وأصبحت بذلك وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، في حين كانت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. وتعتبر زيادة جد معتبرة تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع؛ فهي بذلك تشكل ما نسبته 94%⁽³⁶⁾ من النسيج المؤسساتي بما فيها المؤسسات الصغيرة، لكن أغلبها مؤسسات خاصة إذ تمثل 99.93% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما المؤسسات العمومية فتشكل نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 0.07%، أي 547 مؤسسة فقط، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى خصوصية مؤسسات القطاع العام.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الروافد المولدة للشغل والمستوعبة للطاقات المعطلة، وقد وضعت في سلم الأولويات لهذا الشأن والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم 05: تطور مناصب الشغل المصرح بها (2004-2013)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2013، (من العدد 6 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.
* معطيات 2013 خاصة بالسداسي الأول.

هذه الوضعية الإحصائية الموضحة في الشكل تعطي صورة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وفكرة عن الديناميكية الجديدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزن والأهمية والمكانة التي أصبح يحتلها في مجال التشغيل، والتي تزداد كل سنة بصفة خاصة أي بعد ما كانت 838504 منصب شغل سنة 2004 تجاوزت الضعف لتصل إلى 1915495 منصب شغل نهاية السداسي الأول من سنة 2013، فهي بذلك تساهم بنسبة 56% من اليد العاملة. وعليه فإن للخروج من أزمة البطالة لا بد من تشجيع الاستثمار وخلق ثروات، وذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنحه الامتيازات والمزايا القانونية والجبائية.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

لقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد وهذا ما جعلها تساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الخام والتي وصلت إلى 48% سنة 2011⁽³⁷⁾. ومن خلال الإحصائيات السابقة لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يظهر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات، حيث 99.93% منها هي مؤسسات خاصة، لذا فإن مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني يمكن التعبير عنها من خلال القطاع الخاص الذي يساهم بما يفوق عن 75% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من سنة 2004 إلى سنة 2011، وهو ما يعكس زيادة أهمية القطاع الخاص في رفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وهو في تزايد مستمر من سنة لأخرى، على عكس القطاع العام الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى فقد انخفضت مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 20.44% سنة 2006 إلى 15.23% سنة 2011⁽³⁸⁾. وترجع زيادة مساهمة القطاع الخاص إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي، وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق، وفتح باب الاستثمار أمام الخواص والأجانب.

4- حصيلة الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد برزت في الجزائر عدة هيكل وآليات تهدف إلى دعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين الناشئين. ولدراسة نجاعة هذه الهيئات الداعمة في تأدية مهامها والأعمال المنوطة من أجلها خاصة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ندرج الجدول الموالي الذي يلخص حصيلتها منذ النشأة إلى غاية 2013.

جدول رقم 04: حصيلة الهيئات الداعمة منذ نشأتها إلى غاية 2013

الهيئات الداعمة	السنة	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	2002-2013	53.207	853.409
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	منذ نشأتها إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013	270.288	660.935
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	منذ نشأته إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013	84.164	163.023
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	منذ نشأته إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013	504.962	757.443

المصدر: - موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/06/26، <http://www.andi.dz>

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 2013, bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 26/06/2015.

من خلال المعطيات المدرجة ضمن الجدول أعلاه يتضح أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ساهمت منذ نشأتها في تمويل 53207 مشروع، كما استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها حوالي 660935 منصب شغل وهو عدد معتبر لكن لا يكون هذا المجهود كافيا مادامت القطاعات الإنتاجية في آخر الترتيب، كما ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الدفع بإنجازات الاستثمارات التي تخص إنشاء المؤسسات وتوفير مناصب الشغل فقد ساهم في تمويل 84164 مشروعاً، كما بلغ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة منذ نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لغاية السداسي الأول من سنة 2013 حوالي 504962 قرضاً، وبذلك وفرت حوالي 757443 منصب شغل. فبالرغم من الأرقام الحسنة المسجلة خلال السنوات الأخيرة إلا أنها ما تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه من الضروري تطوير هذه المؤسسات بالاستناد على الدروس المستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

رابعاً: الدروس المستفادة والنتائج

إن عرض هذه التجارب يسمح لنا باستخلاص بعض الدروس للاستفادة منها، وهذا بإسقاطها على الاقتصاد الجزائري، وتكييف واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر معها، بغية فرض إقلاع اقتصادي حقيقي. وعلى العموم لكل تجربة مميزات، وما يميز التجربة اليابانية هو التنظيم الشديد للهيكلة المؤسسية، من حيث تعدد الجهات التي تعمل من أجل دعم هذا القطاع، وتوزيع الأدوار بمنتهى الدقة. بالإضافة إلى ذلك تتميز بالعمل المنظم من أجل دعم مؤسساتها ليس فقط داخل اليابان بل خارجها أيضاً. أما التجربة الهندية فتميزت بأنها ليست وليدة سياسة جديدة، ولكنها تعود إلى عهد الاحتلال البريطاني، لكن الحكومة الهندية رعتها من خلال معرفتها الجيدة بظروف الدولة والمجتمع والدراسة المتأنية لها، حيث قامت بوضع السياسات والتشريعات التي تناسب طبيعة الشعب الهندي.

ونظراً لغياب تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف التعاريف المطروحة من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، لا يمكن مقارنة تجربة الجزائر بتجربة كل من اليابان والهند، لكن يمكن توضيح بعض الفروقات التي من أهمها العدد القليل لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر، إذ بلغ 747.934 مؤسسة سنة 2013، وهذا حسب آخر الإحصائيات المصرح بها من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، في حين نجد ملايين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من اليابان والهند. كما تعد مساهمتها في توفير مناصب الشغل في الجزائر ضعيفة إذ وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند 106 مليون منصب شغل نهاية 2013، وكذلك مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام في الهند واليابان تفوق 50% أما في الجزائر فلا تكاد تصل مساهمتها إلى هذه النسبة؛ فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها لم تتجاوز 5% في أحسن الأحوال فالمحروقات مازالت تشكل 97% من إجمالي الصادرات، وهذا خلال الفترة 2000-2011 مما يعني أن أقل من 3% هي صادرات خارج المحروقات. في حين نجد أن الجزء الأكبر من صادرات اليابان والهند من مخرجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومما سبق نستخلص أن هناك عوامل خاصة وأخرى عامة تضافرت معا بشكل منظم نتج عنه نجاح التجريبتين، ويمكن استنباط هذه العوامل بالجدول التالي:

جدول رقم 05: عوامل نجاح التجربة اليابانية والهندية

الدول	التجربة اليابانية	التجربة الهندية
من حيث الأجهزة والهيئات المدعمة	. يوجد القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1963 الذي يهدف إلى تشجيع نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. . تتولى هيئة عامة مهمة تنمية المؤسسات الصغيرة تشرف عليها وزارة التجارة الدولية والصناعة بالإضافة إلى عدد من المنظمات الحكومية وشبه الحكومية التي تهتم بالتخطيط والتنفيذ والتي تتوافر على المستويين الوطني والإقليمي لدعم وحماية المؤسسات في شكل متكامل.	. يوجد بالهند وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة تعمل على وضع السياسات والبرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تقدم مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة خدمات في مختلف المجالات لتطوير عمل المؤسسات. . كما قامت الهند بإقامة صندوق لدعم التطوير التكنولوجي بما يرفع من الكفاءة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من قدرتها التنافسية.
من حيث التمويل	. تتعدد مصادر التمويل من البنوك التجارية، مؤسسات تمويل الأعمال الصغيرة، ومؤسسة التمويل الوطني، إضافة إلى مؤسسات ضمان القروض المقدمة لهذه المؤسسات والتي يوجد منها 52 فرعا في اليابان.	. تعد البنوك التجارية هي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند حيث تقدم القروض بأسعار فائدة منخفضة، كما تأخذ الهند بنظام ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ما تعلق منها بالتشغيل أو شراء الآلات..
من حيث التعامل مع المؤسسات الكبرى والإعفاءات الضريبية	. ينص قانون 1963 للتنمية الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاتحاد فيما بينها والعمل في مجموعات كل في تخصصه وهو ما انعكس إيجابيا على الإنتاج للشركات الكبيرة حيث اعتمدت أكثر على ما يعرف بنظام التصنيع من الباطن . أما فيما يخص الإعفاءات الضريبية فقد قامت اليابان بتقديم إعفاءات ضريبية تشمل الضرائب العقارات والدخل... إلخ	. قامت الهند بخلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة حيث تم إلزام الأولى بتقديم كافة المعلومات للثانية. . تتبع الهند نظاما للإعفاءات الضريبية على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسيا مع رأس المال المستثمر.

المصدر: من إعداد الباحث

إن استقرار التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستخلاص مقومات نجاحها يساهم بدرجة كبيرة في تكوين الملامح الرئيسية لإستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

والتي تتمثل أهم ملامحها المقترحة في منظومة من ثلاثة مقومات رئيسة يرتكز كل منها على مجموعة متكاملة من آليات التنفيذ، نستعرضها تفصيلا فيما يلي:

1- بناء الإطار التنظيمي لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أوضحت التجريبتين أن رسم رؤية مستقبلية لتلك المؤسسات يتطلب ابتداء بلورة الأركان الرئيسية للإطار التنظيمي خاصة فيما يتعلق بتحديد هوية تلك المؤسسات، ومن ثم فإنه يقترح أن يستند تنفيذ هذا المحور على الآليات التالية:

- وضع تعريف أكثر دقة محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل نشاط من الأنشطة الرئيسية للدولة حتى يمكن تحديد نطاقها وإمدادها بمختلف احتياجاتها من وسائل الدعم؛
- اشتراط توافر حد أدنى في المستوى الاحترافي لأصحاب المؤسسات الصغيرة لمنحهم تراخيص إقامة المشروعات، ويحدد هذا المستوى من قبل فريق من خبراء التعليم والتدريب.

2- تفعيل أساليب التمويل والأدوات الاستثمارية الملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدد آليات التنفيذ المقترحة في هذا المجال كما يلي:

- تفعيل دور البنوك التنموية لتوفير الاحتياجات التمويلية بالحجم والشروط الملائمة لاحتياجات وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حث البنوك التجارية على إنشاء وحدات خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على غرار إنشاء بنك وطني متخصص في تمويلها.

• إصدار التشريعات اللازمة لتفعيل وسائل التمويل المستحدثة مثل شركات ضمان مخاطر القروض، شركات رأس مال المخاطر، وسائل التجارة الإلكترونية، وتفعيل بدائل التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة كعقد التمويل الإيجاري من خلال تهيئة وتكييف المحيط الاقتصادي والقانوني لهذه البدائل.

• تفعيل وسائل رفع كفاءة إدارة وسائل التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- تطوير عناصر الدعم الفني الموجه للمؤسسات: أوضحت تجربة كل من اليابان والهند مدى أهمية الدعم الفني خاصة في مجالات التوعية والاستشارات والتسويق، وقد تمثلت أهم الآليات المقترحة في هذا الصدد في ما يلي:

- تطوير مناهج التعليم والتدريب خاصة التطبيقي منها.
- زيادة مجالات وحجم التنسيق فيما بين مؤسسات الاقتصاد الوطني.
- تطوير حجم ونوعية الخدمات الاستشارية الموجهة إلى أعمال تلك المؤسسات، وبلورتها في شكل حاضنات الأعمال تكون نواتها مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة بالغرف التجارية.
- تكوين فريق متخصص من خبراء الجهات المعنية بالقطاعين العام والخاص لدراسة مجالات وإمكانيات الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال دعم وتنمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

من خلال تتبع تجارب الدول الرائدة في ميدان دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولنجاح التجربة الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، يتطلب أن تعي الدولة أن قضية تنمية هذه المؤسسات ليس شأنا خاصا بهذه المؤسسات، لأن وراء كل مؤسسات مزاحمة دولة.

فحكومات الدول على اختلافها لعبت دورا رائدا في مواجهة العقبات التي تعترض إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا الدور يشمل أمورا كثيرة مثل التمويل، تطوير المهارات، خدمات المعلومات، التكنولوجيا، الابتكارات، تنمية الأسواق، ومن الواضح أن الحكومات قيد الدراسة تدرك الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط في مجال توليد الدخل الوطني وتوفير فرص عمل، ولكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة الهيكلة والتأهيل الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والتنمية.

ومن خلال تجربتي اليابان والهند نستخلص أنه على الحكومة الجزائرية تبني إستراتيجية اقتصادية متكاملة وواضحة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قوامها بناء الإطار التنظيمي لأعمال هذه المؤسسات وتطوير عناصر الدعم الفني خاصة في مجالات التوعية والاستشارات والتسويق، بالإضافة إلى تفعيل دور البنوك التنموية وهيئات الدعم لتوفير الاحتياجات التمويلية بالحجم والشروط الملائمة لها، والعمل على إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية نحو تطوير وعصرنة مؤسسات هذا القطاع نظرا لما تحققه من نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواء من حيث نسب مساهمتها في التشغيل أو الناتج الداخلي الخام، وباعتبارها البديل الأمثل الذي يمكن التعويل عليه في تحقيق هدف تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الهوامش:

- 1- إبراهيم بن صالح القرناس، التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو أيام 21-25 جانفي 2002.
- 2- White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan and white paper on small enterprises in Japan, Small and Medium Enterprise Agency, Japan, April 2015, p 2.
- 3- Ammar Sellami, Petite et Moyenne Industrie et Développement Economique, Entreprise nationale du livre, 1985, p 36.
- 4- Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual Report (2011-2012), p 16.
- 5- فوزي عبد الرزاق، إشكالية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، ديسمبر 2006، ص 182.
- 6- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 124-125.
- 7- معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 11.
- 8- GREFFE Xavier, Les PME Créent-elles des emplois?, Economica, Paris, 1984, p 9-10.
- 9- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 58.
- 10- وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 22.
- 11- فتحي السيد أبو سيد أحمد عبده، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 72.
- 12- إيهاب مقابلة، ماهر المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغيرة أداة فعالة لمواجهة الفقر، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بالتعاون مع مركز الملكة رانيا للدراسة الأردنية وخدمة المجتمع، جامعة اليرموك، الأردن، 29-31 تموز 2007، ص 270.

- 13- تجارب دولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مقال متاح على الموقع الالكتروني www.adhwaa.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2013/01/05.
- 14- White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan and white paper on small enterprises in Japan, Small and Medium Enterprise Agency, Japan, April 2015, P2.
- 15- Japan's Policy on Small and Medium Enterprises (SMEs) and Micro Enterprises, Small and Medium Enterprise Agency, Ministry of Economy, trade and industry, September 2013,P4.
- 16- هالة محمد لبيب عنبية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات جمهورية مصر العربية، 2006، ص 220.
- 17- محمد بوقمقوم، جزيرة معيزي، إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و19 أبريل 2012، ص 9.
- 18- تجارب دولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/01/05.
- 19- JETRO: Japan External Trade Organization.
- 20- JETRO: Japan External Trade Organization, <http://www.jetro.go.jp/en/jetro/Consulté> le 26/11/2013.
- 21- Japan's Postwar Small and Medium Enterprise policy for promotion of corporate vitality, Jetro, p 13.
- 22- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 163-166.
- 23- جاسر عبد الرزاق النسور، المنشأة الصغيرة...الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006، ص 5.
- 24- H.Hori, Policy for Small and Medium Enterprise, Federation of Egyptian Industries, 1996, p 30.
- 25- السعيد دراجي، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18/19 أبريل 2012، ص 5.
- 26- عبد العزيز مخيمر، جميل عبد الفتاح، احمد عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 61.
- 27- سعد محمد عبد الرسول، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 65.
- 28- Entrepreneurs memorandum (part-), Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises, Government of INDIA, New Delhi, 2011-2012, p13.
- 29- فتحي السيد أبو السيد احمد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 164.
- 30- Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual Report (2011-2012), p 14.
- 31- NBMSME: National Board for Micro, Small and Medium Enterprises.
- 32- Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report 2012-2013, p 10.
- 33- فتحي السيد أبو السيد أحمد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 164.
- 34- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2007، ص 262.
- 35- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2013، (من العدد 6 إلى العدد 23)، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

36- عموري براهيتي، واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة، تونس، 24-26 أبريل 2012، ص 6.

37- عموري براهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

38- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2013، المرجع سبق ذكره.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1- القرناس، إبراهيم بن صالح، التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو أيام 21-25 جانفي 2002.

2- القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

3- النسور، جاسر عبد الرزاق، المنشأة الصغيرة... الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006.

4- براهيتي، عموري، واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة، تونس، 24-26 أبريل 2012.

5- بوقموم، محمد، معيزي، جزيرة، إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2012.

6- تجارب دولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مقال متاح على الموقع الإلكتروني www.adhwaa.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2013/01/05.

7- خوني، رايح، حساني، رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

8- دراجي، السعيد، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 18/19 أبريل 2012.

9- عبد الباسط، وفاء، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

10- عبد الرزاق، فوزي، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، ديسمبر 2006.

11- عبد الرسول، سعد محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل للتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

12- عبده، فححي السيد أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، جمهورية مصر العربية، 2004.

13- علي عمر، أيمن، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2007.

14- عنبة، هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات جمهورية مصر العربية، 2006.

15- لخلف، عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

16- مخيمر، عبد العزيز جميل، عبد الفتاح، أحمد عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية، 2005.

- 17- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2013، (من العدد 6 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.
- 18- مقابلة، إيهاب، المحروق، ماهر، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغيرة أداة فعالة لمواجهة الفقر، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بالتعاون مع مركز الملكة رانيا للدراسة الأردنية وخدمة المجتمع، جامعة اليرموك، الأردن، 29-31 تموز 2007.
- 19- هوشيار، معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1- Entrepreneurs memorandum (part-), Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises, Government of INDIA, New Delhi, 2011-2012.
- 2- GREFFE Xavier, Les PME Créent-elles des emplois?, Economica, Paris, 1984
- 3- HORI H., Policy for Small and Medium Enterprise, Federation of Egyptian Industries, 1996.
- 4- Japan's Policy on Small and Medium Enterprises (SMEs) and Micro Enterprises, Small and Medium Enterprise Agency, Ministry of Economy, trade and industry, September 2013.
- 5- Japan's Postwar Small and Medium Enterprise policy for promotion of corporate vitality, Jetro.
- 6- JETRO: Japan External Trade Organization, <http://www.jetro.go.jp/en/jetro/>, Consulté le 26/11/2013.
- 7- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 2013, bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 26/06/2015.
- 8- Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual Report (2011-2012).
- 9- Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report 2012-2013, Annual report 2014-2015.
- 10- SELLAMI Ammar, Petite et Moyenne Industrie et Développement Economique, Entreprise nationale du livre, 1985.
- 11- Small and Medium Enterprise Agency, White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan and white paper on small enterprises in Japan, April 2015.